

دور الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الأموال دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية

م. د جعفر باقر الدجيلي

Dr. Jaafar Baqer Al-Dujaili

جامعة كلكامش / كلية الإدارة والاقتصاد

Jaffaraldujaili2024@gmail.com

Research Summary

The phenomenon of money laundering is one of the organized crimes that has become widespread in various countries of the world, and its effects have spread to various areas of life (social, economic, political, and moral), as its sources and factors influencing its emergence and spread are varied, and financial institutions (especially banks) are often used as a safe environment in carrying out operations. Money laundering, its widely spread. The process of combating money laundering is no longer restricted to a specific country, but rather has become a phenomenon that receives international and regional attention, and many strategies have been developed to criminalize, limit, combat and eliminate it. Therefore, governance has been used as a system and approach that contributes effectively to the process of combating money laundering, specifically in the banking sector. Many banks still suffer from the problem of applying governance and compliance rules during their work procedures, which has enabled many money launderers to achieve their goals, and this has made the process of detection and control difficult, as money launderers, especially in private (non-governmental) banks, have become under the guise of banking secrecy; They exploit banks to launder their illegal money, using several traditional and innovative methods that are compatible with modern technology. The fact that traditional supervisory procedures are insufficient to confront economic crimes that threaten the banking system and undermine its credibility. The main question is (Is there a moral relationship between the application of governance mechanisms in banks and the anti-money laundering process)? This study aims to demonstrate the extent of the seriousness and spread of the phenomenon of money laundering in Iraqi banks and to identify the causes, factors, and influences on the part, means, and mechanisms for applying governance in preventing and combating the phenomenon of money laundering, through applying a series of professional and technical procedures and providing all requirements for the success of applying and working governance. A precise questionnaire for the purpose of collecting data and analyzing answers through the required statistical methods using statistical analysis programs (SPSS). Private banks were selected as a community for study, while the study sample consisted of several private banks. By surveying the opinions of experts and specialists in this field, the questionnaire was adopted as a tool for collecting information, with the results analyzed using statistical programs (SPSS) to analyze data and statistical information. The results will be discussed, the relationship analyzed, and hypotheses tested, and then several results can be reached that will support banks to Strengthening its role in combating money laundering. Knowing its activity and adopting an anti-money laundering policy based on the Iraqi Law No. (93) to combat money laundering of 2004, as well as the international standards of the FATF, and finding sufficient ways to combat money laundering and avoid its negative effects on financial institutions, and thus on the country's economy. **Keywords:** governance, money laundering, banking system and organized crime.

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان مدى خطورة وانتشار ظاهرة غسيل الاموال في المصارف العراقية وتحديد الاسباب والعوامل والتاثيرات من جانب وسبل، واليات تطبيق الحوكمة في الوقاية من ظاهرة غسيل الأموال ومكافحتها، من خلال تطبيق سلسلة الاجراءات المهنية والفنية وتوفير كل متطلبات

نجاح تطبيق وعمل الحوكمة، تعد ظاهرة غسيل الاموال من الجرائم المنظمة التي اصبح لها انتشار في مختلف دول العالم بلد مازالت تعاني الكثير من المصارف من اشكالية تطبيق الحوكمة وقواعد الامتثال خلال اجراءات عملها مما مكن الكثير من غاسلوا الاموال تحقيق اهدافهم ، وهذا صعب عملية الكشف والمكافحة، . والتساؤل الرئيسية هو (هل ان هناك علاقة معنوية بين تطبيق اليات الحوكمة في المصارف وعملية مكافحة غسيل الاموال)؟ وتم اعتماد استبانة محكمة لغرض جمع البيانات وتحليل الاجابات من خلال الاساليب الاحصائية المطلوب باستخدام برامج التحليل الاحصائي (SPSS). وتم اختيار المصارف الاهلية لمجتمع للدراسة اما عينة الدراسة فتمثلت بعدد من المصارف الاهلية. من خلال استطلاع آراء الخبراء والمتخصصين في هذا المجال ، ومن ثم الوصول الى عدد من النتائج التي من شأنها تدعم المصارف من اجل تعزيز دورها في مكافحة غسيل الاموال. ومعرفة نشاطه واعتماد سياسة مكافحة غسل الأموال مستندة على القانون العراقي المرقم (٩٣) لمكافحة غسيل الأموال لسنة ٢٠٠٤، وكذلك توصيات الدولية لمنظمة FATF، وإيجاد السبل الكفيلة التي تمكن من مكافحة غسيل الأموال ، وتجنب آثارها السلبية على المؤسسات المالية ، ومن ثمَّ على اقتصاد البلد. **الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، غسيل الاموال ، الجهاز المصرفي ، الجريمة المنظمة**

المحور الاول منهجية البحث

١. مشكلة البحث : اصبحت ظاهرة غسيل الاموال من الجرائم المستفحلة والتي انتشرت بالبيئة العراقية وخصوصا في القطاع المصرفي، وذلك بسبب انتشار المصارف بشكل غير مخطط وعم التزامها بالمقومات والمعايير للعمل المصرفي مع ضعف الرقابة الداخلية والخارجية ، مع عدم مهنية الكثير من الملاكات في المجال المالي و المصرفي. كما ان عدم الالتزام بادارة الامتثال او تطبيق اليات وقواعد الحوكمة ، قد ساهم في انتشار ظاهرة الفساد بشكل عام وظاهرة غسيل الاموال ، مما اثر بشكل مباشر وغير مباشر على برامج التنمية والاقتصاد الوطني ، لذا تتبلور مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي : (هل ان هناك علاقة معنوية بين تطبيق اليات الحوكمة في المصارف وعملية مكافحة غسيل الاموال)؟ ويتفرع من هذا اكثر من تساؤل فرعي

- هل هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة ومبادئها ومكافحة غسيل الاموال؟
- هل المشكلة بطبيعة المقومات المصرفية في البيئة العراقية ام بطبيعة الرقابة والمحاسبة؟
- هل تلتزم المصارف العراقية باليات واجراءات الحوكمة والتعليمات التي من شأنها تسهم في الكشف عن الحالات المشبوه او غير المشروعة؟
- هل هناك عوامل خارجية وتحديات تواجه عملية تطبيق الحوكمة والياتها في النشاط المصرفي؟
- ما أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في منع ومكافحة ظاهرة غسيل .
- على من تقع عملية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وهل ستحقق فعلا عملية الكشف والمكافحة لغسيل الاموال؟

٣. أهمية البحث ودوافع اختيار الموضوع

تبرز اهمية البحث من خلال تمكين المصارف من عملية كشف كل الاجراءات المشبوهة والمتعلقة بعملية غسيل الاموال والتقليل من مخاطرها وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع من خلال رفع وتحسين مستوى الاداء بخصوص الالتزام وتطبيق مبادئ واجراءات الحوكمة . مع تفعيل دور المصارف تستخدم لغسيل الاموال والحد من انتشاره وتجفيف مصادره وتنمية قدرات المصارف في تعزيز من الالتزام بقواعد الامتثال والتقليل من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية لغسيل الاموال، وزيادة الوعي والقدرات المهنية لدى العاملين في متابعة كل العمليات المشبوهة وغير المشروعة . وبيان مدى تأثير حوكمة المصارف للحد من ظاهرة (جريمة) غسيل الأموال، اما دوافع واسباب اختيار الموضوع: سبب اختيار الموضوع كان نتيجة الرغبة في تسليط الضوء على ما يحدث من فساد وتبييض الاموال في الجهاز المصرفي وكذا الدور الذي تلعبه الحوكمة في المصارف

٤. أهداف البحث:

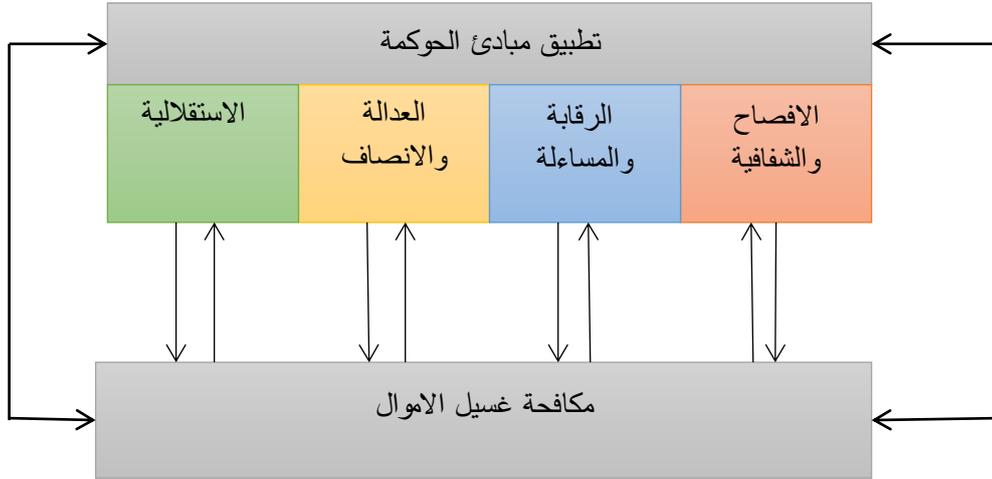
تهدف الدراسة إلى التعرف على :

- أ. التعرف على مفهوم الحوكمة ومبادئها، والوقوف على مستوى تطبيقها في المصارف العراقية
- ب. تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وتشخيص العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة غسيل الاموال في واقع النشاط المصرفي التي شملتها عينة البحث.

ت. العمل على تنمية قدرات العاملين في المصارف من تطبيق كل الاجراءات التي من شأنها تعزز من منع ومكافحة غسيل الاموال.

٥. فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة عدد من الفرضيات الإحصائية وعلى النحو الآتي: الفرضية الرئيسية الأولى هي (ان هناك علاقة ارتباط بدلالة معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق الحوكمة وابعادها ومكافحة غسيل الاموال) الفرضية الثانية الرئيسية هي : (ان هناك علاقة اثر بدلالة معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق الحوكمة ومكافحة غسيل الاموال) مخطط افتراضي للبحث



مخطط رقم (١) يوضح العلاقة بين متغيرات البحث

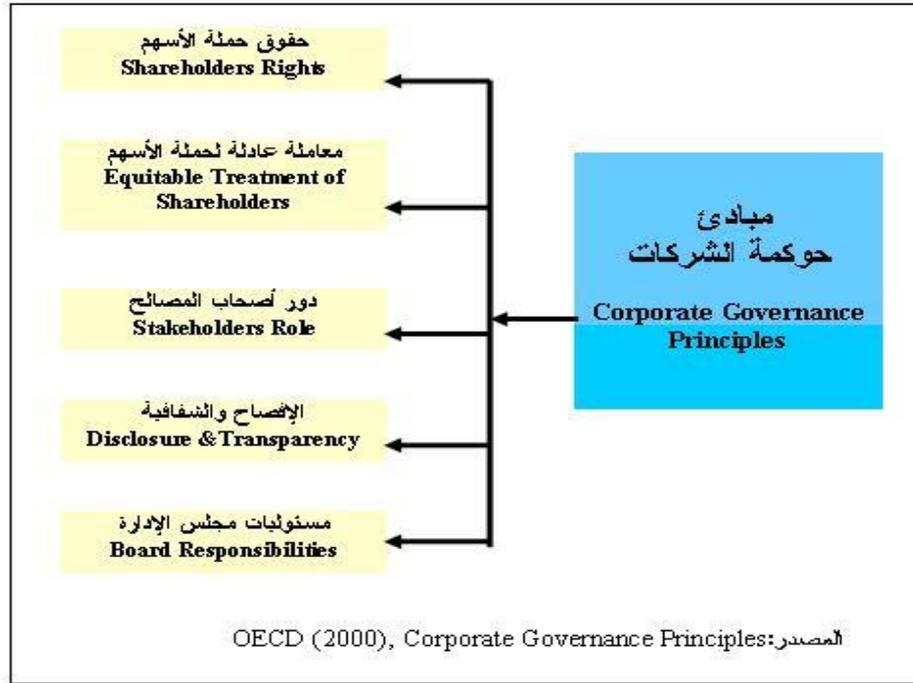
المحور الثاني : الاطار النظري

اولا : ماهية الحوكمة المصرفية واهميتها.

تعد الحوكمة بشكل عام من المفاهيم الحديثة التي اخذت حيزا كبيرا في مختلف القطاعات حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة ، والتميز في الأداء ، وكانت المؤسسات المالية من اكثر القطاعات حرصا على تطبيق مبادئ الحوكمة كونها تساهم في تحسين مستوى الاداء وتجاوز الكثير من المشاكل والتحديات ، وقبل ان نحدد مفهوم واهمية الحوكمة في القطاع المصرفي نجد لابد من الاشارة الى مفهوم الحوكمة وقواعدها ومبادئها كإطار منهجي عام (OECD 2003 Finance Poland) ومن أوائل المهتمين بحوكمة المنظمات كانت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) حيث قدمت تعريفا لماهية الحوكمة في ١٩٩٩ حيث عرفت الحوكمة بانها " ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الاعمال المالية والرقابة عليها. " فالتعريف يشمل استخدام جميع الأدوات والوسائل والسبل التي من شأنها الوصول الى الاستخدام الافضل لكافة الموارد المتاحة وإدارتها ضمن نظام رقابة فعال لتحقيق غايات وأهداف المنظمة. (OECD ٢٠٠٢، ١٢) حيث تعد الحوكمة المؤسسية النظام الذي يتم من خلاله ادارة ورقابة منشآت الاعمال كما ينظر للحوكمة على انها وسيلة لتعزيز الشفافية والمسائلة. حيث اصبحت الحوكمة او الادارة الرشيدة . من متطلبات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية ، التي كان أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير، حيث عزتها العديد من الدراسات إلى ضعف هيكل الحوكمة (خضير : ٢٠٢٢ : ٣٦)

مبادئ الحوكمة للمنظمات

من الطبيعي ان الحوكمة تركز على مجموعة من القواعد والمبادئ حيث وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عدداً من المبادئ الرئيسية للحاكمية ولا تعتبر هذه المبادئ إلزامية ، فهي تسعى إلى تحديد الأهداف



شكل رقم (٢) مبادئ الحوكمة

مفهوم حوكمة المصرف

اما مفهوم الحوكمة المصرفية واليات عملها ، فهي من حيث المبدء لا تختلف عن تطبيقات الحوكمة ولا يخرج مفهوم الحاكمية المصرف في معناه العام عن مفهوم حاكمية الشركات حتى يذهب بعضهم الى اعتماد تسمية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي. (الريعي، راضي، ٢٠١١ ص ٢٩) وانطلاق من طبيعة وخصوصية النشاط المصرفي كونه من المؤسسات المالية الاكثر اهمية وتأثير في الاقتصاد الوطني وبرامج التنمية ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والاكاديميين لمفهوم حوكمة المصارف " Corporate Governance " ويرجع ذلك الى تداخله في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمصارف وهو الامر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها: تمثل مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. والحوكمة - كمفهوم في المصرف تعبر عن مجموعة من القواعد والمبادئ والاجراءات لقيادة المصرف وتوجيهه تشمل على آليات لتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والادارة التنفيذية والمساهمين واصحاب المصالح الآخرين إذ يتم تطبيق قواعد واجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتحقيق العدالة والشفافية ، مع اخذ بنظر الاعتبار القواعد وطبيعة واليات العمل وخصوصا الالتزام بالاتفاقيات الاقليمية والدولية والتي جعلت الجهات المختصة تقدم تعريفا (العامري، ٢٠٢٢، ٣٧) فقد نص المبدأ الرابع عشر للجنة بازل للرقابة المؤسسية في مجال حوكمة الشركات على (تفرض السلطة الرقابية ان يتوفر لدى المصارف والمجموعات المصرفية سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة تشمل على سبيل المثال التوجه الاستراتيجي الهيكل التنظيمي منظومة الرقابة ومسؤوليات مجالس ادارات المصارف واداراتها العليا التعويضات والمكافآت) وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة مع حجم المخاطر لدى المصرف وأهميته النظامية. (العبادي ، الكناني ، ٢٠٢٢ : ٩) تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حاكمية المصارف من منظور الصناعة المصرفية تتضمن حاكمية الشركات الطريقة التي تتم بها ادارة اعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من لدن مجالس الادارة والادارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصارف وضع اهداف وخطط وسياسات المصرف مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الاخرين (Basel committee , 2012, p3٢) وبهذا نجد ان حوكمة المصارف تمثل عملية وضع الخطط والسياسيات وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والإجراءات الفاعلة التي تضمن انتظام العمل وحسن التنفيذ على اختلاف المستويات الإدارية في المصرف يمكن تعريف الحوكمة من منظور القطاع المصرفي بانها: الاساليب والاجراءات الخاصة بكيفية ادارة مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وانشطة البنك والتي تشمل

على وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك وتشغيل عمليات البنك بشكل يومي وكيفية الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين واصحاب المصالح وتنظيم أنشطة البنك بشكل امن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين وحماية مصالح المودعين (بلقاسم ، عمر ٢٠٢١ : ٢١)

اهمية الحوكمة المصرفية:

- يمكن بلورة اهمية ارساء الحوكمة في الجهاز المصرفي في النقاط التالية:(الربيعي :٢٠١٨ : ٤٧)
١. تعد نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك والوفاء بالمتطلبات الالزامية والقانونية
 ٢. هي عنصر رئيسي في تحسين الكفاءة الاقتصادية حيث تطبيقها يؤثر على الاستقرار الاقتصادي
 ٣. تساعد على تحقيق العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الادارة
 ٤. كما ان المصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها من حيث تحسين الاداء والارتفاع قيمتها والحد من مستويات المخاطر
 ٥. تساعد الحوكمة الجيدة من الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها الاسواق المالية وبناء ثقة في المصرف
- اهداف الحوكمة المصرفية :**

تهدف الحوكمة قواعدها وضوابطها الى العديد من الاهداف نلخصها فيما يلي: (مقدم وطراد , ٢٠١٦ : ١٤)

- أ. الحفاظ على النظام المالي المصرفي من خلال نقطتين اساسيتين هما:
 - تجنب مخاطر افلاس المصارف من خلال الاشراف على ممارسات المصرفية وضمن عدم تعثرها
 - وضع القواعد والتعليمات الخاصة بادارة الاصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية او الدولية.
 - ب. ضمان كفاءة الجهاز المصرفي من خلال:
 - فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الاصول وتجنب تعرضها للمخاطر
 - تقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع الاطر العامة للقوانين السارية كما تهدف ايضا الى:
 - كبح مخالفات الادارة المحتملة وضمن التناغم الفعال بين مصالح الادارة ومصالح المساهمين
 - تقليل المخاطر المالية والاستشارية
 - حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستشارية السليمة
 - تحسين الاداء المالي للمصرف
- كما تختلف المصارف مقارنة مع المؤسسات الاخرى في درجة اهمية تطبيق الحوكمة بسبب طبيعة عملها الخاص باعتبارها وسيطا ماليا اذ ان افلاس المصارف لا يؤثر على العملاء والمساهمين والعاملين والمقرضين فقط ولكن يؤثر على اداء المصارف الاخرى لوجود علاقة بينهما وان تطبيق المصارف لمبادئ الحوكمة الجيدة يحقق لها مجموعة من المزايا منها
- تخفيض المخاطر التي تواجه المصارف والمتعلقة بالفساد الاداري والمالي .
 - زيادة مستوى الاداء المصرفي والذي يسهم بزيادة النمو الاقتصادي والتنمية للبلد .
 - فيمايتعلق بالمعاملات غير المشروعة فان الحوكمة تسهم في الحد منها ومكافحتها
 - زيادة الدقة والشفافية والموثوقية في التقارير المالية التي تعزز من ثقة اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها .

ثانيا : مدخل عام عن ظاهرة غسل الاموال

تعد جرائم غسل الاموال اخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي انها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال وهي ايضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الأنشطة الجريمة ومكافحة انماطها المختلفة وغسيل الاموال جريمة لاحقة لانشطة جريمة حقت عوائد مالية غير مشروعة فكان لازما اسباغ المشروعة على العائدات الجريمة او ما يعرف بالاموال القذرة ليتاح استخدامها ببسر وسهولة (الياور ، ٢٠١٨ ، ٤٧) لقد ازدادت ظاهرة غسل الاموال واتسع نطاق انتشارها في السنوات الاخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الانسان وعلى القيم التي اعادت صياغتها او صياغة معظمها بطريقة قسرية تعرف عملية غسل الاموال الاستاذ (james o. Beasley) بانها: (النشاطات غير المشروعة التي تهدف الى اخفاء او تمويه حقيقة الاموال الناتجة عن الجريمة المنظمة) (تركي، ٢٠٠٧، ٢٧) كما تعرف عملية غسل الاموال بانها اعادة تدوير الاموال الناتجة عن الاعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شريفة لاختفاء المصدر الحقيقي لهذه الاموال ولتبدو

كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع ومن امثلة هذه الاعمال غير المشروعة (الاموال الناتجة عن تجارة المخدرات - الرقيق - الدعارة - الاسلحة) ومن ابرز الاثار المترتبة على هذه الظاهرة الاقتصادية واجتماعيا وسياسيا (عبد الواحد، ٢٠١٨، ٧) الاحصاءات والتقارير الاقتصادية تؤكد ان ظاهرة غسيل الاموال تتصاعد بشكل مخيف خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الالكترونية الغسيل الالكتروني يتم في دقائق او ثوان معدودة من اجل الاسراع في اخفاء هذه العمليات الاجرامية وقد قدر خبراء الاقتصاد المبالغ المالية التي يتم غسلها سنويا بترليون دولار وهو ما يعادل ١٥٪ من اجمالي قيمة التجارة العالمية غسيل الأموال (هي كل سلوك يؤدي الى الحصول على أموال او حيازتها او التصرف بها او إدارتها او حفظها او استبدالها او إيداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او تحويلها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متأتية من جريمة من الجرائم - مع العلم بذلك - متى كان القصد من هذا السلوك هو إخفاء المال او تمويه طبيعته او مصدره او مكانه او صاحب الحق فيه او تغيير حقيقته ، او الحيلولة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال) (حجازي، ٢٠٠٩ م ، ص ١٥). الجدير بالذكر ان تعريف جريمة غسيل الأموال في القانون العراقي قد بين هذه الجريمة من الناحية الفقهية حيث وصفت بأنها (ضم الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع وبصفه خاصة من المخدرات وتجارة السلاح الى أموال اخرى نظيفة مستخدمة في استثمارات مشروعة الامر الذي يؤدي الى صعوبة متابعتها وفرزها بمعرفة الأجهزة الرقابية والقانونية) . (جاسم . ٢٠١١، ١٣). من هنا يمكن بلورة عدد من الخصائص لجريمة غسيل الاموال منها (طيبة : ٢٠٢٤ : ٥٦)

١. ان عملية غسل الاموال تعد من الجرائم التابعة
٢. تتسم ظاهرة غسل الاموال بانها جريمة ذات بعد دولي
٣. يتم ارتكابها عن طريق عصابات منظمة وتتسم بالاستمرارية والثبات في وجودها
٤. تتخذ الشكل الهرمي المتدرج مع تقسيم العمل وسرية الخطط والانشطة التي تمارس
٥. يمكن استخدام العنف والترويع والارهاب والرشوة كوسيلة لارتكابها
٦. تحقيق الربح كهدف للانشطة الغير مشروعة
٧. العمل على منع تطبيق قانون العقوبات بالتهديد والرشوة
٨. المزج بين الانشطة المشروعة وغير المشروعة وتعد جريمة غسل الاموال من الجرائم المنظمة حيث تقوم عصابات الجريمة المنظمة بارتكاب نشاطها الاجرامي في عدة دول للاستفادة من الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول مسخرين التطورات التكنولوجية الحديثة لخدمة ماريهم الاجرامية وتعتمد عصابات الجريمة المنظمة الى استعمال وابتكار تقنيات متطورة جدا للقيام بعملية غسل الاموالها غير النظيفة وينتهي ذلك الى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسة خطيرة. (فتح الله، ٢٠١٨، ص ٥٠) وتعد ظاهرة غسيل الاموال من الجرائم المنظمة لها مصادر عدة منها (تجارة الأسلحة، إنتاج وتجارة المخدرات .والخطف والمساومة و الاتجار بالأعضاء البشرية . وتهريب مصادر الطاقة (النفط) . التجارة بالنساء والأطفال والدعارة . والفساد المالي والإداري وتزييف العملات .

وتمر عملية غسيل الاموال بمراحل ثلاثة هي:

- أ . المرحلة الأولى (الإيداع او التوظيف) . يقصد بهذه المرحلة حفظ وإيداع الأموال ذات المصدر غير المشروع في مصرف او شركة مالية او مؤسسة او منظمة ادخار محلية او خارجية ، المراد به هنا توظيف الأموال ذات المصدر غير المشروع بشكل إيداعات بالمؤسسات المالية او عن طريق شراء الأسهم والسعي الدائم من قبل مرتكبيها الى شراء العقارات (سفر ، ٢٠٠٦، ٣١).
- ب . المرحلة الثانية (مرحلة التعتيم او التغطية) . سميت بالتغطية بسبب تغطية وطمس اثر وعلاقة تلك الاموال ذات الصفة الغير مشروعة والتعتيم عليها من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية بعد اجراء المخالفة القانونية وجعلها بمصاف الأموال الحقيقية الواردة من مصدر شرعي وقانوني وذلك باتخاذ عدة إجراءات معقدة بهدف التعتيم على اصل ومصدر هذه الأموال (
- ج . المرحلة الثالثة (الدمج والتكامل) . تعتبر هذه المرحلة الأخيرة والنهائية لمراحل غسيل الاموال ضمن المراحل الرئيسية لظاهرة غسيل الأموال وفيها يعاد توظيف تلك الأموال ذات المصدر الغير مشروع التي تم تمويه المصدر الحقيقي لها في الاقتصاد والاستثمار والسوق مرة اخرة بصفة مغايرة لحقيقتها كما لو كانت اموالا نظيفة ومشروعة ذات صفة قانونية بعيدة عن الشبهات : (جاسم . ٢٠١٦، ١٩) (حيث ستصبح الاموال صالحة للاستثمار بعد اجتياز مرحلة التعتيم عليها وستشكل عائق امام المحققين بكشفها ، وتتطلب تحقيقات سرية معقدة بسبب الدمج مابين المتحصلات الجرمية الغير مشروعة بمحصلات وأموال مشروعة ونظيفة . مع اكتمال هذه المرحلة دون شك او شبهة هنا سوف يتطلب من قبل

القائمين على غسل الاموال اساليب واليات تطبق على الاموال غير المشروعة مثل اجراء عمليات توظيف واستثمارات في القطاعات الاقتصادية المشروعة او المساهمة في مشاريع قائمة بحد ذاتها (وهناك عدد من العوامل ساعدت في انتشار على نشأة ظاهرة غسل الأموال . منها عوامل داخلية يمكن بيان العوامل الداخلية والخارجية لها بما يلي (عبود . مرجع سابق , ص ٨٤) .

أ. ضعف السياسات الاقتصادية . و ما ينجم عنها من عدم التوازن في هيكلية الاقتصاد القومي .

ب. ضعف بالأجهزة الرقابية المصرفية وعدم تفعيل نظم الرقابة والامتثال، فضلا عن ضعف الإجراءات الامنية في كل ما يتعلق بعمليات التهريب وأنواعه المختلفة . .

ت. انتشار ظاهرة الفساد الاداري والفساد المالي بكل انواعه .

ث. ضعف الرقابة على صرف العملات الاجنبية .

ج. ضعف الرقابة على ادخال واخراج العملات وخصوصاً الاجنبية منها .

ح. كل ما سبق ذكره يؤدي الى ضعف المنظومة الرقابية العامل المساعد على اتساع رقعة جريمة غسل الاموال .

و . كما ان خاصية السرية في التعاملات المصرفية رغم اهميتها كجزء من العمل المصرفي الا انها غالباً ما تسهم في اخفاء المعلومات عن بعض العمليات المشبوهة ويعقد عملية التحقق من المصادر غير المشروعة .

اثار جريمة غسل الاموال

ان ظاهرة غسل الاموال لها اثار متعددة ومتحركة وغير منحسرة في حدود جغرافية نشؤها ضمن اطار قطاع معين بل تنتشر باتجاهات متعددة

١. الأثار الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال الأثار المترتبة على العملة الوطنية. سيؤدي الى ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية واضطراب الاسعار وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً و اقليمياً والآثار المترتبة على الدخل القومي وطريقة توزيع الدخل القومي وخلق الاقتصاد الخفي في أن واحد مع الاقتصاد المشروع . ومنها الأثار المترتبة على الركود الاقتصادي . وزيادة الأعباء الضريبية . زيادة النفقات المرصودة لمكافحة غسل الأموال .

٢. الأثار الاجتماعية لظاهرة غسل الأموال . لا تقل الأثار الاجتماعية لظاهرة غسل الاموال عن الأثار الاقتصادية بل تكون ذات اثر كبير في خلق شرخ كبير بين طبقات المجتمع الامر الذي يؤدي بدوره الى انعكاسات خطيرة تخلق جو من الارتباك بين شرائح المجتمع الواحد التفاوت الطبقي ارتفاع معدلات الجريمة (إل اطميش، ٢٠١٣، ص ٤١)

٣. الأثار الأخلاقية لظاهرة غسل الأموال : ويتمثل بالسعي الدائم للانخراط بتجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة ، واستغلال الفقراء من اجل بيع أعضائهم البشرية مقابل اموال زهيدة . فضلا عن دعم مظاهر وسلوكيات منافية لقيم المجتمع .

٤. الأثار السياسية لظاهرة غسل الأموال وتتمثل هذه بعدد متنوع من الأثار منها استغلال تلك الفئات من قبل اجندة خارجية في تحقيق مكاسب سياسية، واستخدام الأموال غير المشروعة في زعزعة الاستقرار الداخلي الامر الذي يدفع الحكومات الى اتباع سياسات لم يتم التخطيط لها وانما تماشياً مع الوضع الجديد نتيجة للأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة غسل الاموال. دعم الأنظمة والجماعات الفاسدة او الوصول الى السلطة بهدف الحصول على مناصب سواء كان بصورة مباشرة او غير مباشرة مثل دعم اشخاص معينين يكونون كواجه لغرض الحصول على الحصانات وعدم المسائلة بكيفية حصولهم على الاموال والتلمص من الحساب والعقاب ، الامر الذي سوف يحدث تغيرات كبيرة في الاشخاص المهمين على سلطة وعادة يكونون من الفئات الغير حاصلة على المستويات العلمية التي تؤهلهم في ان يكونوا في مناسب سيادية بالدولة. التأثير بنتائج الانتخابات العامة للدولة ... وغيرها(عبود ٢٠٢٢، ١٢٤)

ثالثاً: دور المصارف في ظاهرة غسل الأموال

من حيث المبدء تعد المصارف من المؤسسات الركيزة في اقتصاد اي بلد كما انها تمثل بيئة للانشطة كثيرة منها غسل الاموال، لذا فان الاهتمام بتحديث برامج الرقابة والامتثال وتنمية القدرات والمهارات الفنية وتقييم انظمة الرابعة وتعزيزها بالاتجاهات الحيثة والبنى والاجهزة تعد ضرورة لنجاح العمل وان وجود بعض السمات في العمل المصرفي مثل الائتمان والسرية جعلت البعض ان يستغلها لانشطة غير مشروعة على كشف اي معاملات مشبوهة ، من هنا فان اهتمام المنظمات واصدار تعليمات وسنن قوانين خاصة في مكافحة غسل الاموال عززت من دور المصارف في استخدام الالات المتاحة والتقنيات والاساليب مثلما هي الحوكمة والامتثال من اجل كشف وتتبع المعاملات غير الشرعية والحد منها بل القضاء عليها ومنع والتعامل او انتشار مثل ظاهرة غسل الاموال. (عبود: ٢٠١١ : ٤٢) تخطت الكثير من المصارف في مختلف الدول بعض الضوابط

وأعطت الحرية والأطمئنان بنفس الوقت لزبائنهم وعمالهم مشجعة في ذلك تزايد جريمة غسل الأموال ومن هذه الأسباب الدافعة لهذا التصرف جذب المزيد من العملاء والزبائن ، و زيادة معدلات الربح الحصول على معدلات فائدة وعلى العمولات التي بدورها تشجع موظفي البنوك على رواج هذا الاتجاه من الجدير بالذكر ان استخدام الشبكة العنكبوتية والحواشيب الآلية في التعاملات المالية هي مجرد وسيلة للنقل بطريقة متطورة وتقنية حديثة ليس المقصود منها إضفاء الصفة الشرعية على الاموال الملوثة ، لكنها تكون وسيلة في تحويل ونقل او تمويه واخفاء الاموال ذات المصادر الغير شرعية وتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة. التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، بحيث تنطبق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة لهذا نجد ان المصارف كمؤسسة مالية تسعى لتطبيق كل مبادئ الحوكمة الرشيدة تتوافق مع أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال المصرف والبيئة وحجم العمليات مع اخذ بنظر الاعتبار المؤثرات في البيئة المحيطة بأعمال المصرف. وتعتبر الحوكمة جزءاً لا يتجزأ من القيم الأساسية والمهنية التي يفترض ان يعمل بها المصرف ، كما أنها تؤثر على الطريقة التي ندير بها المصرف علاقتهم بالأطراف المعنية. من هنا اصبح ادخال برامج الحوكمة وتطبيق التسؤلات حول اعرف عميلك وتدقيق المعلومات ومعرفة طبيعة اعماله في الحوكمة، لتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح ونشر ثقافة الحوكمة داخلها وبين إداراتها وأقسامها المختلفة والتأكيد على الالتزام المؤسسي من خلال تصافر جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين .والتشدد في الالتزام بتبني أفضل الممارسات في جميع المجالات بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة للوصول إلى مستوى مثالي يضمن لها الريادة والتقدم، وخصوصا عندما ترتبط عملية غسل الاموال في موضوعة الامن القومي للبلد وتمويل الارهاب او تهديد الامن والسلم المجتمعي من هنا الزمت الشركات والمصارف المالية الاخذ بكل الاجراءات وفتح مكاتب او وحدات لمكافحة غسل الاموال وترتكز في سياستها على الامتثال لتعليمات البنك المركزي وتوصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال (www.fatf-gafi.org) (FATF) فيما يتعلق بالأساليب المستندة إلى مبادئ تقليل المخاطر وذلك للتخفيف من المخاطر المحتملة في إساءة استخدام منتجات وخدمات الشركة من قبل المجرمين. ولهذا، فلا بد ان يتم مراقبة جميع المعاملات؛ وسيتم التعامل مع أي صفقة مشبوهة وفقاً للمعايير الدولية .

المحور الثالث الجانب العملي

مناقشة وتحليل نتائج واختبار الفرضيات يتناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج تحليلات احصائية التي تم التوصل اليها من خلال الاستبانة والتي تم اعدادها وفق متغيرات الدراسة حيث تم توزيع ١٠٨ استبانة على المختصين والخبراء في المصارف في بغداد وبعد التدقيق كانت الاستبانات الصالحة للتحليل هي ١٠٠ استبانة

اولا : وصف الاستبانة فقد تم اعداد الاسئلة من خلال الاستفادة من البحوث والدراسات ، فضلا عن طبيعة المتغيرات وتم عرضها على عدد من الخبراء والمختصين ، وعلى ضوء ملاحظاتهم تم الاستجابة لها اعادة صياغة بعض الفقرات او حذف او تعديل حتى استقرت بهذا الشكل النهائي المتناسب مع اهداف الدراسة تم اعتماد الاستبانة كاداة لجمع المعلومات حيث تتمثل الاستبانة للمتغيرات التي تناولها البحث وهي :

أ. المتغير المستقل : الحوكمة ومبادئها.

ب. المتغير التابع: جريمة غسل الاموال

وعند اعداد الاستبانة تم مراجعة عدد من الدراسات التي تناولت هذه المتغيرات والاستفادة من بعض صيغ الاسئلة وتعديلها بما يتناسب مع محاور البحث (عبود:٢٠٢٠:١٢) و (الشمري :٢٠١٢:٢٣) و (عبدالله :١١٨:٢٠٢٣) والتي تم اعدادها في ثلاثة محاور وهي:

١. القسم الاول : ويتعلق بالبيانات الخاصة بعينة الدراسة والمتعلقة بالجنس والعمر والمؤهل والوظيفة والدورات والتخصص. وتضمنت ٦ اسئلة .
٢. القسم الثاني : وتتعلق بمقومات الحوكمة المصرفية وابعادها ودورها في مكافحة غسل الاموال والذي تضمن ١٠ اسئلة.
٣. القسم الثالث: يتعلق بدور الحوكمة المصرفية في مكافحة اغسيل الاموال وتحدياتها وتضمن ١١ سؤالا فقد تم اعداد تلك الفقرات بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة او ذات العلاقة بالمتغيرات الرئيسية للدراسة ، مع اعادة صياغة بعض منها وفق القواعد وعرضها على عدد من الخبراء والمحكمين والاخذ بالملاحظات واستقرت وفق تلك المحاور والفقرات وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تقييم اجابات العينة والتي تمثلت (اتفق تماما ، اتفق ، محايد، لا اتفق، لا اتفق تماما) قبل اختيار عينة البحث امكن تحديد عينة اختبار اولية وتم اجراء المقابلة معها وقد امكن تحديد مشكلة البحث التطبيقية للبحث ، وفي ضوء ذلك جاء اختيار الباحث للأفراد المبحوثين من كافة الدرجات الوظيفية وكافة الشهادات

الأكاديمية ، إذ تم توزيع استمارة استبيان على الأفراد المبحوثين في مواقع عملهم مما يتطلب جهداً إضافياً عن طريق المقابلات الشخصية معهم لتوضيح فقرات الاستبيان وكان عدد الاستمارات الموزعة (١٠٨) استمارة تم استرجاع (١٠٠) استمارة استبيان منها أي ما يمثل نسبة (٩٢٪)

ثانياً: الأساليب والمؤشرات الإحصائية المستخدمة : Statistical Indicators Used

فقد استعان الباحث ببعض الطرائق والوسائل الإحصائية من أجل تحليل البيانات واستخراج النتائج بهدف الوصول إلى أيجاد علاقات دقيقة بين متغيرات الدراسة واختبار فرضياته من خلال تحليل الانحدار البسيط ، وقد جرى استخدام برنامج (SPSS)، للاختبارات أعلاه. التي أفضت إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهم تلك الأساليب هي :

أ. الأسلوب الوصفي، منها النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة وتشخيصها وعرض النتائج الأولية ومناقشتها .

ب. الأساليب الإحصائية : معامل ارتباط (بيرسون) معامل الاختلاف معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات) اختبار (t) اختبار (F) معامل التفسير (R 2)

- تحليل التباين (ANOVA) لإختبار مدى وجود فروق معنوية بإختلاف فئات الدراسة.

- معامل ارتباط (بيرسون) Simple Correlation لأغراض قياس قوة العلاقة بين متغيرين ، فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات الدراسة .

- الانحدار الخطي البسيط في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد والذي ينسجم مع خصوصية البحث ومتغيراته الأساسية، مع اعتماد أيضاً (T test) وإيضاً اعتمد ANOVA.

ثالثاً : صدق والثبات لفقرات الاستبانة

خضعت الاستبانة الى مبدئ الصدق والثبات وكانت النتائج الاتي

١. صدق المحكمين : من متطلبات البحث العلمي والشروط الازمة في بناء الاختبارات والمقاييس هو صدق المحكمين والتعرف على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها ويعد الصدق الظاهر من افضل الطرق في ذلك حيث تم عرض الفقرات والمقاييس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها وهم من المتخصصين في المجال المالي والمحاسبي والرقابي. (ملحق ١)

٢. صدق الاتساق الداخلي للاستبانة : تم حساب الاتساق الداخلي للفقرات الاستبانة والبالغ عددها ٢١ فقرة وتم توزيعها مرتين خلال فترة اسبوعين ، في عدد من المصارف الاهلية المختارة

أ. قياس التساق الداخلي للفقرات المحور الاول والمتضمن (تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وابعادها في مكافحة غسل الاموال)

ويظهر من الجدول رقم (١) ان معاملات الارتباط بين فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته حيث تبين ان معاملات الارتباط ذو دلالة احصائية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ . كما ان قيمة المستوي المعنوية لكل فقرة كان اقل من ٠,٠٥ ويلاحظ من الجدول ان قيمة R الجدولية عند مشستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة الحرية ٢٤ والتي تساوي ٠,٣٩٥ ونستنتج من هذا ان جميع فقرات المحور الخاص ونطبيق الحوكمة تكون صادقة ومطابقة للقياس

| جدول رقم (١) معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية لفقراته | | | |
|---|--|----------------|--------------|
| ت | الفقرات | معامل الارتباط | ألفا كرونباخ |
| ١ | تمثل الحوكمة المصرفية مجموعة من الاجراءات التي تحقق افضل حماية وتوازن بين مصالح الاطراف ذات العلاقة كونها اداة للرقابة ومتطلب لاصلاح الاداري . | ٠.٤٦٨ | ٠.٩٣٦ |
| ٢ | ان تطبيق الحوكمة المصرفية يسهم في تفعيل دورها في حماية الاقتصاد من اضرار ومخاطر عملات غسل الاموال. | ٠.٢٣٣ | ٠.٩٣٧ |
| ٣ | تسهم عملية تطبيق الحوكمة في تجنب الشركة من حالات الغش والفسل المالي | ٠.٥٣٨ | ٠.٩٣٥ |

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٧) العدد (٢) حزيران عام ٢٠٢٤

| | | | |
|-------|-------|--|----|
| 0.936 | 0.425 | هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وتعزيز استقلالية مراقب الامتثال وتفعيل اجراءات مكافحة غسيل الاموال | ٤ |
| 0.936 | 0.538 | تسهم عملية تطبيق الحوكمة في المصارف في كيفية وضع الخطط والسياسات والاجراءات بما تعزز من عملة الرقابة وتحسين الكفاءة والفاعلية للمصرف والعاملين . | ٥ |
| 0.935 | ٠.٦٤١ | تلعب مبادئ الحوكمة المصرفية في تحفيض المخاطر المتوقعة من جراء عمليات غسيل الاموال والحد منها .. | ٦ |
| 0.935 | ٠.٦٦٤ | ان زيادة الدقة والشفافية والموثوقية في التقارير الخاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الاموال ان ضعف السياسة الاقتصادية والاجهزة الرقابية والالتزام بقواعد الامتثال يسهم في انتشار وتغلل ظاهرة غسيل الاموال | ٧ |
| 0.936 | ٠.٤٩٤ | ضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية في مواجهة عمليات غسيل الاموال من خلال التحري عن هوية الزبون وطبيعة معاملات المالية ومهنة الزبون وسمعته ان عدم التوثيق وتفعيل مبدأ الرقابة والمسائلة يسهم في انتشار عمليات غسيل الاموال. | ٨ |
| 0.935 | ٠.٦٢٦ | ان نشر ثقافة الحوكمة بين ادارت المصرف تعد من المتطلبات الاساسية ويزيد من ثقة التعامل من خلال الافصاح والشفافية ويقلل من فرص التواطئ بين العاملين وغاسلو الاموال مما يسهل من عملية كشفها ومكافحتها . | ٩ |
| 0.935 | ٠.٥٦٧ | تسهم تطبيق الحوكمة في مكافحة غسيل الاموال ومدى علاقته بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن والسلم المجتمعي | ١٠ |

* القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠١)

* * القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) لقد تبين النتائج الجدول رقم (١) ان قيم الدلالة الاحصائية جميعها اقل من ٠.٠٥ والتي تشير الى ان هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين فقرات (الاسئلة لهذا المحور) (دور تطبيق الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال) لذا فان العبارات صادقة لما وضعت له.

ب. قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني والمتمثل (ليات مكافحة غسيل الاموال والتحديات التي تواجهها) ويظهر من الجدول رقم (٢) ان معاملات الارتباط بين فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته حيث تبين ان معاملات الارتباط ذو دلالة احصائية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ كما ان قيمة المستوي المعنوية لكل فقرة كان اقل من ٠,٠٥ ويلاحظ من الجدول ان قيمة R الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة الحرية ٢٣ والتي تساوي ٠,٣٩٦ ونستنتج من هذا ان جميع فقرات المحور الخاص وتطبيق الحوكمة تكون صادقة ومطابقة للقياس ما عدى الفقرة ٨ والتي حصلت على ٠,٢٤١ اقل من جدولية وبمستوى معنوي ٠,٠٦٢ من الاثر والقيم و الجدولية جدول رقم (٢) معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية لفقراته

| ت | الفقرات | معامل الارتباط | ألفا كرونباخ |
|---|--|----------------|--------------|
| ١ | المصارف العراقية لاتعمل في بيئة مستقرة اقتصاديا مما يصعب عملية تطبيق الحوكمة وبالتالي تسهل مرور العمليات المشبوه. | ٠.٥٨٨ | 0.935 |
| ٢ | ان انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي تعد تحدي امام اجراءات مكافحة غسيل الاموال، وخصوصا في ظل عدم مهنية بعض العاملين. | ٠.٦٣٥ | 0.935 |
| ٣ | تعد المصارف من اكثر البيئات استخداما من قبل غاسلو الاموال وخصوصا تلك التي تضعف فيها الرقابة المصرفية على أنشطة غسيل الاموال. | ٠.٦٣٨ | ٠.٩٣٤ |

| | | | |
|-------|-------|---|----|
| ٠.٦٣٩ | 0.935 | ان ملكية بعض الافراد او العوائل للمصرف تمثل تحدي داخلي ويقيّد عملية المراقبة على العمليات المشبوهة من غسيل الاموال. | ٤ |
| ٠.٦١٨ | 0.935 | ان ضعف الرقابة الخارجية او عدم تطبيق التعليمات تمثل تحدي خارجي في مكافحة غسيل الاموال. | ٥ |
| ٠.٥٦٩ | 0.936 | ان ضعف الوعي المصرفي لدى الادارة والعاملين في المصارف وهتمامهم بالارباح فقط سيسهل على غاسلو الاموال من ان يمررو معاملاتهم المشبوهة. | ٦ |
| ٠.٥٦٨ | 0.936 | استغلال غاسلو الاموال خصوصية السرية في التعامل المصرفي من اجل اخفاء المعلومات والتستر عن المصادر غير المشروعة للاموال . | ٧ |
| ٠.٥٠٤ | 0.936 | ان عدم تطبيق الحوكمة المصرفية سيؤدي الى ظهور اثار لغسيل الاموال سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسة والاخلاقية. | ٨ |
| ٠.٥٠٢ | 0.936 | يواجه المصرف تحديات كبيرة في عملية مكافحة غسيل الاموال منها عوامل داخلية تتعلق بالتشريعات او ضعف الكفاءة او الاساليب الرقابية التقليدية. | ٩ |
| ٠.٥١٧ | 0.936 | ان عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية وتواطئ بعض المصارف بقصد تحقيق الارباح سيؤدي الي استغلال غاسلو الاموال لتميرير واخفاء العمليات غير مشروعة. | ١٠ |
| ٠.٥١٢ | 0.936 | ان عدم وجود دورات تدريبية وتمكين العاملين المتخصصين ومنح المدققين استقلالية سوف يضعف من عملية مكافحة غسيل الاموال. | ١١ |

* القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠١)

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥)

لقد بينت النتائج في جدول (٢) ان قيم الاحصائية جميعها كانت اقل من ٠.٠٥ وهذا يعزز فكرة البحث بخصوص ان هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية والذي تشير اسئلته عن اليات التطبيق والتحديات التي يواجهها عند مكافحة غسيل الاموال

رابعاً: اختبار الفا كورنباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ان من متطلبات الاتساق في نتائج القياس هو ان يتم تطبيقه مرتين وعلى فترتين مختلفتين على نفس افراد العينة حيث تم حساب الثبات بطريقة معامل الفاكورنباخ والتي يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف علما ان قيمة معامل الفا للثبات تعد مقبولة اذا كانت (٠.٦) واقل من ذلك تكون منخفضة ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (١٠٠) استمارة لقد تبينت النتائج من الجدول (٣) بين اجمالي الاستبيان للمحورين الاول والخاص بي (دور تطبيق الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال) وبالباقة تم استخدام طريقة الفاكورنباخ لقياس ثبات الاستبانة والتي تراوحت بين ٠.٧٣٥ و٠.٧٤٢ للمحور الثاني وهذا يدل على ان معاملات الثبات ثابتة لمحاور الاستبانة وفي كل الاحول ولكلا المحورين كانت قيم الدلالة الاحصائية جميعها اقل من ٠.٠٥ . وبالتالي يمكن القول انها معاملات ذات دلالة جيدة لاغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج. جدول رقم (٣) معامل الارتباط بين محاور الدراسة واجمالي الاستبيان

| ت | المحور | عدد فقرات | معامل الارتباط | قيمة الاحصائية | الدلالة |
|---|---|-----------|----------------|----------------|---------|
| ١ | دور تطبيق الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال | ١٠ | ٠.٧٣٥ | ** ٠.٠٠٠ | |
| ٢ | اليات التطبيق لمكافحة غسيل الاموال والتحديات | ١١ | ٠.٧٤٢ | ** ٠.٠٠٠ | |

** القيم ذات دلالة الاحصائية عند المستوى المعنوية ٠.٠١

خامساً: توصيف عينة الدراسة تم اختيار عدد من العاملين في المصارف الاهلية حيث تم توزيع ١٠٨ استبانة وتم مراجعتها واستبعاد غير الصالحة للتحليل فقد اصبحت ١٠٠ الصالحة للتحليل . حيث تتكون عينة الدراسة من مدرء ومسؤولي شعب وخبراء ومدققين في بعض المصارف الاهلية المختارة (امين بغداد ، مصرف ايلاف ، مصرف الشمال ، مصرف سومر التجاري) وقد تم تطبيق والتعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال جدول رقم (٤) الاتي:

| جدول رقم (٤) يبين للمعلومات الشخصية لعينة الدراسة | | | | |
|---|---------------------------|---------------|-------|----------|
| ت | التفاصيل | توزيع الخاصة | العدد | النسبة % |
| 1 | الجنس | الذكر | ٧٦ | ٧٦% |
| | | انثى | ٢٤ | ٢٤% |
| | المجموع | ١٠٠ | ١٠٠% | |
| 2 | الفئة العمرية | اقل من ٣٠ سنة | ١١ | ١١% |
| | | ٣١ - ٤٠ سنة | ٤٢ | ٤٢% |
| | | ٤١ - ٥٠ سنة | ٣٣ | ٣٣% |
| | | ٥١ - ٦٠ سنة | ١٠ | ١٠% |
| | | ٦٠ سنة فأكثر | ٤ | ٤% |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠% | | |
| 3 | عدد سنوات الخدمة الوظيفية | اقل من ٥ سنة | ١١ | ١١% |
| | | ٥-١٠ سنة | ٣٠ | ٣٠% |
| | | ١١-١٥ سنة | ١٥ | ١٥% |
| | | ١٦-٢٠ سنة | ٢٠ | ٢٠% |
| | | ٢١-٢٦ سنة | ١٤ | ١٤% |
| | | ٢٧ فأكثر سنة | ١٠ | ١٠% |
| | | المجموع | ١٠٠ | ١٠٠% |
| 4 | التحصيل الدراسي | اعدادية | ٢ | ٢% |
| | | دبلوم | ٨ | ٨% |
| | | بكالوريوس | ٢٣ | ٢٣% |
| | | دبلوم عالي | ٢٦ | ٢٦% |
| | | ماجستير | ١٩ | ١٩% |
| | | دكتورة | ٢٢ | ٢٢% |
| | | اخرى | - | - |

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٧) العدد (٢) حزيران لعام ٢٠٢٤

| | | | |
|-----------------|-------------|-----|------|
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |
| عدد الدورات | دورة | ١٢ | %١٢ |
| | دورتين | ٢٣ | %٢٣ |
| | ثلاث دورات | ٢٧ | %٢٧ |
| | أكثر من ذلك | ٣٨ | %٣٨ |
| | المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الدرجة الوظيفية | موظف | ١٣ | %١٣ |
| | مدير قسم | ٢٤ | %٢٤ |
| | مسؤول شعبة | ٢٦ | %٢٦ |
| | خبير | ٢١ | %٢١ |
| | ادارة عليا | ١٠ | %١٠ |
| | اخرى | ٦ | %٦ |
| | المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ |

من خلال الجدول رقم (٤) نجد ان مواصفات عينة الدراسة قد عكست مؤشرات ايجابية من حيث العمر ومدة الخدمة والتاهيل العلمي والتخصص فكانت ٨٨% تحمل شهادات تمكنها من ادراك حقيقة المتغير وتطبيقاتها كما الخبرة للغات التي اكثر من ١٥ سنة صعودا قد تجاوزت الثلثين من جانب اخر ان التاهيل والدورات بهذا الخصوص متحقق بنسب متفاوتة بلغت ٦٥% اما المواقع الادارية فاغلبهم من المدراء ورؤساء الاقسام او خبراء مهنيون ٨١% وهذا يسهل عملية الاجابة وادراك محتويات الاستبانة والاهداف من وراء صياغة افقرات وخصوصا ان متغير الحوكمة في المصارف من المواضيع الجديدة وذات الابعاد المتخصصة والمهمة ، فضلا عن موضوعة غسل الاموال.

سادسا : تحليل ومناقشة النتائج

اجابات عينة الدراسة حول مدى امكانية تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها الفاعل من خلال ابعادها ومبادئها في مكافحة غسل الاموال ، وبعد استخدام التحليل الاحصائي واستخدام البرامج الجاهزة يمكن بلورة الاجابات في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) يبين اجابات عينة البحث بخصوص المحور الاول

| ت | التكرار النسبي | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|----|----------------|----------------|-----------|-------|-------|-------------|-----------------|-------------------|------------|
| Q1 | ك | ١ | ٢ | ٤ | ٣٣ | ٦٠ | ٤.٥٦ | ٠.٥٠٤ | مرتفعة جدا |
| | % | ١ | ٢ | ٤ | ٣٣ | ٦٠ | | | |
| Q2 | ك | ١ | ٢ | ٣ | ٤٤ | ٥٠ | ٤.٠٠ | ٠.٨٥٣ | مرتفعة جدا |
| | % | ١ | ٢ | ٣ | ٤٤ | ٥٠ | | | |

| | | | | | | | | | |
|------------|-------|------|----|----|---|---|---|---|-----|
| مرتفعة | ١.٠٢١ | ٣.٥٦ | ٥٣ | ٤٥ | ٢ | ٠ | ٠ | ك | Q2 |
| | | | ٥٣ | ٤٥ | ٢ | ٠ | ٠ | % | |
| مرتفعة | ٠.٨٤٩ | ٤.٣٥ | ٥٠ | ٤٨ | ١ | ١ | ٠ | ك | Q3 |
| | | | ٥٠ | ٤٨ | ١ | ١ | ٠ | % | |
| مرتفعة | ٠.٩١٣ | ٣.٨٨ | ٦٠ | ٣٧ | ٢ | ١ | ٠ | ك | Q4 |
| | | | ٦٠ | ٣٧ | ٢ | ١ | ٠ | % | |
| مرتفعة جدا | ١.٢٠٥ | ٣.٠٦ | ٤٥ | ٥٥ | ٠ | ٠ | ٠ | ك | Q5 |
| | | | ٤٥ | ٥٥ | ٠ | ٠ | ٠ | % | |
| مرتفعة | ١.٠٦٧ | ٤.٢١ | ٤٩ | ٤٨ | ١ | ١ | ١ | ك | Q6 |
| | | | ٤٩ | ٤٨ | ١ | ١ | ١ | % | |
| مرتفعة | ٠.٧٩٩ | ٣.٢٩ | ٥١ | ٤٤ | ٣ | ١ | ١ | ك | Q7 |
| | | | ٥١ | ٤٤ | ٣ | ١ | ١ | % | |
| مرتفعة جدا | ٠.٩١٩ | ٣.٩٤ | ٥٢ | ٤٨ | ٠ | ٠ | ٠ | ك | Q8 |
| | | | ٥٢ | ٤٨ | ٠ | ٠ | ٠ | % | |
| مرتفعة | ٠.٨٢٥ | ٤.٤٧ | ٣٨ | ٦٢ | ٠ | ٠ | ٠ | ك | Q9 |
| | | | ٣٨ | ٦٢ | ٠ | ٠ | ٠ | % | |
| مرتفعة جدا | ٠.٨٩١ | ٤.٢٢ | ٥٢ | ٤٧ | ٠ | ١ | ٠ | ك | Q10 |
| | | | ٥٢ | ٤٧ | ٠ | ١ | ٠ | % | |
| مرتفعة جدا | ٠.٧٢٣ | ٤.٣٧ | ٥٩ | ٤٠ | ١ | ٠ | ٠ | ك | Q11 |
| | | | ٥٩ | ٤٠ | ١ | ٠ | ٠ | % | |

من الجدول رقم (٦) يمكن ملاحظة توجهات عينة الدراسة حول فقرات المحور الاول والمتضمنة اليات التطبيق للحوكمة المصرفية والتحديات التي تواجهها كما يلي

- أ. كانت اجابة العينة متفقة تماما وبنسبة اكثر من ٩٦٪ تشير الى ان للسياسة الاقتصادية غير المتوازنة وتشكيل المصارف دون المواصفات المعيارية وعائدية ملكيتها لبعض الافراد او العوائل تمثل تحدي داخلي ويقيد من عملية المراقبة ويقلل من فرص مكافحة غسيل الاموال
- ب. تؤكد اجابات عينة الدراسة وبنسبة عالية جدا ان سرية المصرف وعدم التزام بالانفاقيات الدولية وسعي بعض المصارف بقصد تحديد الربح مثلت عاملا في استغلال غاسلو الاموال لتميرر واخفاء العمليات غير المشروعة
- ت. ان عدم فناعة الادارة وضعف الملاكات وعدم وجود دورات تدريبية فضلا عن عدم استقلالية المدققين سيسهم في استغلال غاسلو الاموال.
- ث. يلاحظ من اجابات العينة ان الاتجاه كان مرتفعا بشكل عام الا ان الفقرة ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ كانت مرتفعة جدا

سابعا : اختبار الفرضيات

في ضوء ما افرزته عملية تحليل الاحصائي تم اختبار الفرضيات الرئيسية وفق الاتي

الفرضية الاولى : (ان هناك علاقة ارتباط بدلالة معنوية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ بين تطبيق الحوكمة وابعادها ومكافحة غسيل الاموال)

اولا : اختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

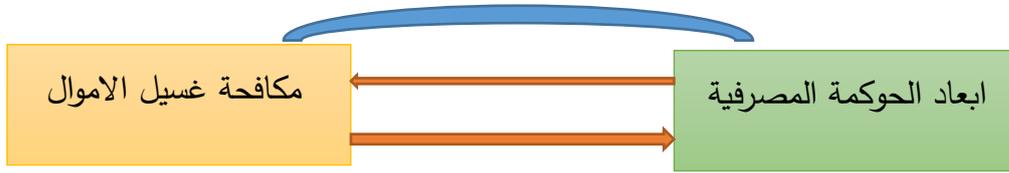
١. اختبار فرضية البحث الرئيسية (الاولى) التي تنص على (ان هناك علاقة ارتباط بدلالة معنوية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ بين تطبيق

الحوكمة وابعادها ومكافحة غسيل الاموال)

بلغ معامل الارتباط بين و ابعاد الحوكمة ومكافحة غسيل الاموال (0.839^{**}) عند مستوى دلالة (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.0005) ,
اذ سجلت قيمة (Z) المحسوبة (13.724) وهي اكبر من قيمة (Z) الجدولية البالغة (1.96) ، اذ جاءت بمستوى قوي، وهذه النتيجة توفر دعما

كافيا لقبول الفرضية الرئيسية الاولى والتي مفادها ((ان هناك علاقة ارتباط بدلالة معنوية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ بين تطبيق الحوكمة وابعادها ومكافحة غسيل الاموال)). اي توجد علاقة ارتباط فاعلة ومعنوية ما بين ابعاد الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال في البيئة العراقية، والواضح على عملية تطبيق ابعاد الحوكمة الاربعة لها ارتباط ، بحيث كلما سعت الى المصارف تطبيقها كلما ساهم ذلك بصورة ايجابية على عملية تحقيق الفاعلية في مكافحة غسيل الاموال والحد من انتشارها. كما موضح في الشكل رقم (٣)

٠.٨٣٩



شكل (٣) قيم الارتباط بين ابعاد الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال

٢. اختبار الفرضية الثانية

لاغراض تحقيق صحة الفرضية من عدمها سيتم تحليل اختبار لبيان علاقة التأثير بين متغيرات البحث ، لذا سيتم اعتماد ابط نماذج الانحدار ويسمى انموذج الانحدار الخط البسيط (Simple Liner Regression). وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرين (متغير مستقل) و (متغير) وهي كالاتي $Y = \beta_0 + \beta_1 X_1$ حيث ان β_0 : تمثل قيمة الحد الثابت β_1 : تمثل قيمة الميل الحدي (التأثير) للمتغير او البعد المستقل X_1 : يمثل المتغير او البعد المستقل Y : يمثل المتغير التابع او المعتمد e : تمثل نسبة الخطأ اما تقديرات هذه القيم و مؤشرات الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث البالغة (١٠٠) لعينة من خبراء في النشاط المالي والمصرفي. اذ تم تحليل مستويات التأثير بين المتغيرات (الفرضية الثانية الرئيسية التي مفادها: (ان هناك علاقة اثر بدلالة معنوية $(a \leq 0.05)$ بين تطبيق الحوكمة ومكافحة غسيل الاموال) $\hat{Y} = 0.709 + 0.800(X)$ يوضح الجدول (٦) والشكل (٤) ما يأتي :

- حققت قيمة (F) المحسوبة بين توصيف الحوكمة وابعادها في مكافحة غسيل الاموال (٣٠٥.٤٣٢) . وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (٣.٩٤) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءا عليه نقبل الفرضية الثانية والتي ويشير ذلك الى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتوصيف ابعاد الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال اي ان العينة المبحوثة كلما ركزت على تطبيق الحوكمة وابعادها كلما ساهم ذلك ايجاباً على الانعكاس الايجابي في مكافحة غسيل الاموال

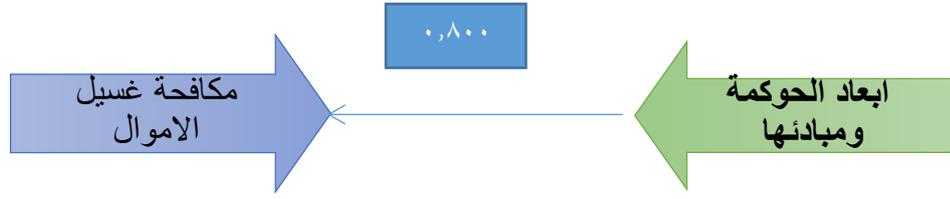
- جاءت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) يتبين ان الحوكمة وابعادها تفسر ما قيمته (٧٠٪) من المتغيرات التي تطرأ في مكافحة غسيل الاموال.

- حققت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي ما قيمته (١٧.٤٧٧) . وهي اكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (١.٩٨٤) عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يشير الى ثبوت معنوية معامل الميل الحدي لمتغير تطبيق ابعاد الحوكمة

- من قيمة (β) يتبين ان زيادة تطبيق الحوكمة وابعادها سيؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى الاداء في مكافحة غسيل الاموال وبنسبة (٨٠٪) .

| جدول (٦) تحليل اثر متغير ابعاد الحوكمة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال | | | | | | | | | |
|---|--------|--------|---------|----------------------------|-------------------|-----------------|--------------|----------------------|---------------------|
| القرار | Sig | (t) | (F) | Adjusted (R ²) | (R ²) | المتغير المستقل | | المتغير المعتمد | |
| قبول الفرضية | ٠.٠٠٠٠ | 17.477 | 305.432 | ٠.702 | ٠.705 | ٠.709 | (α) | ابعاد ومبادئ الحوكمة | مكافحة غسيل الاموال |
| | | | | | | ٠.800 | (β) | | |
| قيمة (F) الجدولية = ٣.٩٤ // قيمة (t) الجدولية = ١.٩٨٤ // حجم العينة = ١٠٠ | | | | | | | | | |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.25



الشكل (٤) اثر متغير ابعاد الحوكمة المصرفية في مكافحة غسل الاموال

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات اولاً: الاستنتاجات :

- ١- تعد جريمة غسل الاموال من الجرائم المنظمة تتفق على تجريمها كل الشرائع والقوانين واخلاقيات المهنة يتمثل الهدف الرئيسي لظاهرة غسل الاموال في ايجاد مبرر قانوني او شرعي لاموال محرمة او مصدرها غير مشروع ، وتحويل هذه الاموال الى حالة قانونية وشرعية، لها اثار متنوعة على الجوانب الاخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومصرفية تؤثر على مجمل النشاط في المجتمع او في العلاقات الاقتصادية بين الدول .
- ٢- تعد المصارف من البيئات التي يستغلها غاسلو الاموال والتي اخذت تنتشر بالتوسع في مختلف بلدان العالم وتخذت من النظام المصرفي بيئة امنة كمؤسسة ماليو وذلك لتمير الاموال الغير مشروعة واخفاء مصادر الاموال سواء ان كانت جريمك الاتجار بمخدرات او بلبشر او بالاسلحة فضلا عن تمويلها للعمليات الارهابية .
- ٣- يعد العراق وخصوصا بعد ٢٠٠٣ بيئة لظاهرة غسل الاموال في ظل انتشار شبكة الفساد الاداري والمالي وكون العراق من البلدان التي تتفاعل مع التشريعات الدولية وتلتزم بالاتفاقيات مما حدى لها باصدار قانون خاص غسل الاموال وتمويل الارهاب في العراق والذي تضمن عدداً من الاجراءات التي تضمنها الاتفاقيات والتوصيات الدولية ومنها توصيات لجنة العمل المالي الدولية ومقررات لجنة بازل الا انه لم يشمل بشكل كامل ما جاءت به تلك الاتفاقيات بعد عام ٢٠٠٣ سنت الدولة قانوناً خاصاً لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، حيث تم اعطاء الصلاحيات للبنك المركزي بأنشاء مكتب للابلاغ عن غسل الاموال بموجب المادة (١٢) من قانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ ، وتشكل بالفعل مكتب له هيكل تنظيمي وصلاحيات ومسؤوليات وقد اصدر عدداً من المنشورات للمصارف تتضمن خطوات اجرائية وتعليمات لتنظيم عمل المصارف فيما يتعلق بالمعاملات المشبوهة أو الاشخاص أو المؤسسات التي تتعامل في مجال غسل الاموال ، الا ان ما زالت الظاهر موجودة ومنتشرة
- ٤- اصبح تطبيق الحوكمة وابعادها من المتطلبات الاساسية التي تحتاجها المصارف في ضل تداخل العمليات وعولمة العمل المصرفي
- ٥- تتفق الدراسات النظرية ونتائج التطبيقات من ان لظاهرة غسل الاموال اثار مركبة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية، كما ان لها عوامل ومصادر تسهم في ظهورها وانتشارها ، بل تتعدى تلك حدود البلد مما جعلها جريمة دولية اتفقت عليها التشريعات ووظعت لها استراتيجيات للمكافحة
- ٦- ان من مطلبات تجنب المخاطر هو تفعيل دور الامتثال والرقابة وتطبيق ابعاد الحوكمة الرئيسية في الانشطة المصرفية واتخاذ الاجراءات على عمليات غسل الاموال سواء كانت وقائية لمنع وقوعها والتي تتعلق بالتحري عن هوية الزبون ومهنته وسمعته ومركزه المالي او بلاجراءات المتخذة بعد التشخيص او الاشتباه لمثل وجود مثل هاذه العمليات وتوثيقها وابلاغ الجهات المختصة
- ٧- انعدام الشفافية والافصاح عن المعلومات واخفاء بعض منها من قبل بعض الزبائن سوف تقلل من حجم الثقة في المعاملات ويقلل من مصداقية التقرير واعتمادها من قبل الاطراف ذات العلاقة
- ٨- ان من ضمن التدابير التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة من جانب مكافحة غسل الاموال والحد منه ، هي انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي في الكثير من بيئات الاعمال مما يسهل من غاسلو الاموال تمرير جرائمهم وعملياتهم المشبوهة.

٩- ان انتشار شبكة المصارف دون مواصفات ومعايير وجودة العمل يجعل من المصارف لا تهتم الا بلجانب الربحية دون التركيز على الجوانب المهنية والفنية وحماية الاقتصاد الوطني

١٠- ان عدم وجود الرقابة الخارجية او تفعيلها او عدم التزام بالاجراءات الفنية الخاصة بعملية غسل الاموال قد يسبب ضررا للزبون يثير المسؤولية المدنية او قد يؤثر على سمعة المصرف من خلال ايقاف ممارسة النشاط او سحب الترخيص او فرض الوصاية فضلا عن المسؤولية الجزائية

١١- ان عدم الاهتمام بتنمية القدرات من ملاكات العاملة واختيار ذوي الخبرة او المهارة وتدريبهن وتنمية الوعي سوف يسهم في تمرير الكثير من المعاملات المشبوهة او قد يخلق بيئة صالحة للتواطى في تمرير الاموال غير المشروعة

١٢- اظهرت النتائج من الدراسة التطبيقية ان اجابة عينة الدراسة تشير الى

أ. ان هناك تحديات تواجه عملية تطبيق الحوكمة لمكافحة غسل الاموال للنشاط المصرفي حيث تشير اجابات عينة الدراسة تتسم بمواصفات تمنها من ادراك وفهم وضرورة واهمية تطبيق الحوكمة المصرفية كاسلوب حديث في تعزيز الرقابة بكل اشكاله ضد عمليات غسل الاموال وان هناك ميل عام في لعينة الدراسة بلغ بحدود ٩٠٪ .

ب. كانت اجابة العينة متفقة تماما وبنسبة اكثر من ٩٦٪ تشير الى ان للسياسة الاقتصادية غير المتوازنة وتشكيل المصارف دون المواصفات المعيارية وعائدية ملكيتها لبعض الافراد او العوائل تمثل تحدي داخلي ويقيد من عملية المراقبة ويقلل من فرص مكافحة غسل الاموال

ت. اظهرت النتائج من التحليل الاحصائي بخصوص تطبيق اجراءات تحديد مصدر اموال الزبون إذ وجد أن نسبة الاتفاق للأفراد المبحوثين حول هذا المتغير بلغت اكثر من (٩٠٪) لحصول المصرف على جميع المعلومات والوثائق عن الأشخاص والشركات عند فتح الحسابات لها وبما يؤمن الوصول إلى مصدر المعلومات عند الحاجة والاحتفاظ بنسخ طبق الأصل. وهكذا بقية الاسئلة الاخرى المحددة لهذا المتغير التي اخذت قيماً متقاربة.

ث. ان توفير متطلبات التساهم في تطبيق الحوكمة في المصارف تعد ضرورية وخصوصاً سياسة التمويل والمشاركة والرقابة والاستفادة من تطبيقات الدولة حيث توافق عينة الدراسة في اجاباتها بين ٨٠٪ - ٩٦٪ على حاجة المؤسسات المصرفية الاهلية التي توفر مستلزمات تطبيق الحوكمة.

ج. تؤكد عينة الدراسة بأن البيئة الخارجية والداخلية ما زالت غير قادرة على تطبيق الحوكمة وذلك لوجود محددات داخلية وخارجية تعيق عملية نجاح نظم الرقابة. ٩٧.٤٪

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة اخضاع المصارف وخصوصة الاهلية الى عملية تقييم والازمها بتطبيق كافة المعايير والفنية والمهنية المتعلقة بتأسيس المصرف من حيث الهيكل والملاك والاجراءات المتخذة بتطبيق قواعد الحوكمة وجعلها متطلب رئيسي في الموافقات

٢. ضرورة تفعيل الوحدات الخاصة بمكافحة غسل الاموال والتي اوصى بها قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب العراقي رقم ٣٩ سنة ٢٠١٥ وتحديد المادة ١٤ على ان تتضمن موصفي من ذوي الكفاءة والقدرة والسمعة في مجال مكافحة غسل الاموال

٣. الاهتمام بالملاكات وتنمية قدراتها واختيار الكفاءات في محال التدقيق والرقابة او في مجال غسل الاموال وادخلهم الزام المصارف ان تتضمن تقارير الادارة وتقرير لجنة التدقيق تقييمهم لاجراءات المصرف لعمليات غسل الاموال والزام مراقبي حسابات المصارف بإجراء تقييم دوري (سنوي على الاقل) لاجراءات المصرف بهذا الخصوص ورفع تقاريرهم الى البنك المركزي العراقي .ان يراجع مجلس الادارة في المصرف السياسات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الاموال مرة واحدة على الاقل سنويا ، وان يخضع ذلك النظام للتقييم دوريا.

٤. ضرورة تحديد المسؤولية والمسائلة للادارة العليا او الشخص ذات العلاقة باهمية الكشف عن المعلومات بتقارير موضوعية ومحايدة وفرض العقوبات على الاشخاص المخالفين وفق المادة ٤٥ ثالثاً ، رابعاً، من قانون اعلاه

٥. ضرورة نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم واهمية الحوكمة لدى كل الاطراف المستفيدة والفاعلة سواء كانت خارجية او داخلية بما يساهم في توظيف الاليات المناسبة في نجاح تطبيق الحوكمة

٦. ضرورة استكمال الاطار القانوني والتشريعي الذي يمثل الركن الاساسي في امكانية تطبيق الحوكمة واصدار التعليمات المناسبة والملزمة بما يعزز القدرة على الرقابة.

٧. ان على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية ، ومراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية، كما توصي الدراسة بالاهتمام بإصدار المصارف لدليل إجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات غسل الأموال تطوير الملاكات العاملة في الجهاز المصرفي وخصوصاً في القطاع الخاص ورفع قدراتهم وكفاءة الاداء بما يساهم في تفعيل الاهداف التنموية ومواكبة المتغيرات في بيئة العمل.
٨. وضع استراتيجية لعمل المصارف الاهلية كي لا تصبح مجرد محلات للصيرفة او الربح فقط ما يجعل من المالكين لا يرغبون بالاخذ بقواعد ومبادئ الحوكمة كي لا يشركوا الاخرين في صناعة القرار
٩. ضرورة ادخال التكنولوجيا بالاعمال والعمل على انشاء نظام الكتروني في شبكة الانترنت يربط البنك المركزي بالمصارف الاخرى مع اهمية تكوين قواعد للمعلومات عن كل زيون ومتابعة كل المعاملات المشبوهة او المحتملة ان تكون وسيلة لغسل الاموال ووضع بمؤشرات الاشتباه واللائحة السوداء والمصارف ذات التعاملات المشبوهة .
١٠. اجراء الدراسات والبحوث بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية وبيوت الخبرة بخصوص واقع تطبيق الحوكمة واليات ومناهج نجاحها وامكانية تحديد بعض المصارف كعينة للتطبيق ومن ثم تعميمها
١١. العمل على امكانية معالجة التحديات الداخلية والخارجية كل حسب درجة تأثيرها وذلك لتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق الحوكمة.
١٢. العمل على تقويم الاداء المستمر للمصارف الاهلية وفق مؤشرات الحوكمة المعتمد وبناء نظام رقابي فعال يحافظ على حقوق المساهمين.
١٣. الاستفادة من الخبرات المتراكمة للشركات والدول والمصارف خارج العراق والمنظمات المتخصصة ، فضلا عن التعاون مع الجامعات والكليات ومراكز الدراسات الفنية ، والسعي نحو تدريب الملاكات العاملة في المصارف بما يعزز من قدراتها في مكافحة غسل الاموال.

المصادر

١. احمد سفر . جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس - لبنان ، ٢٠٠٦م
٢. احمد فهمي سعيد البرزنجي تطبيقات الحوكمة في المؤسسات المالية ، دار الامين للنشر والتوزيع العراق . ٢٠٢٣
٣. امينة عبد الاله العامري ، السلامة المالية للمصارف في اطار الحوكمة وادارة المخاطر ، دار المعترف بالله للنشر والتوزيع ٢٠٢٢
٤. خالد رميح تركي، البنوك وعمليات غسل الاموال، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧،
٥. عمار باسم جاسم . جريمة غسل الأموال في القانون العراقي ، ط١ ، عالم المعرفة للكتاب ، بغداد ، ٢٠١١م ،
٦. سناء عبدالرحيم سعيد العبادي ، غصون جبار سادة الكناني، اساسيات حوكمة الشركات، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠٢٢
٧. طيبة احمد علي ، الرقابة المصرفية على عمليات غسل الاموال ، مكتبة دجلة للنشر والتوزيع، العراق ، ٢٠٢٤
٨. هاشم مصطفى عبدالواحد، غسل الاموال، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨
٩. عبد الفتاح بيومي حجازي . جريمة غسل الأموال عبر شبكة الانترنت ، ط١ ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٩م ،
١٠. عباس ياسين خضير ، الحوكمة المؤسسية والتمكين الوظيفي ، دار الدكتور للعلوم للنشر والتوزيع العراق ط١ ٢٠٢٢
١١. كيم، كينيت أ.، نوفسنجر، جون، موهر، ديرك ج. ٢٠١٠، حوكمة الشركة: الاطراف الراصدة والمشاركة ، كتاب مترجم، ترجمة وتعريب العشماوي / محمد عبد الفتاح، غنام ، غريب جبر ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
١٢. مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس ٢٠٠٢. مواقع الكترونية
١٣. مصطفى يوسف كافي، واخرون، الحوكمة المؤسسية، منشورات الفا للوثائق، 54 : 2018 ط١ ص٤٨
١٤. محمود رجب فتح الله، ظاهرة غسل الاموال خارج الحدود واثرها على فعالية المصارف، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨
١٥. يعقوب ، فيحاء عبد الله التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على المصارف الاهلية العراقية اطروحة دكتوراه

الجامعة المستنصرية

الرسائل والبحاث

١. احمد بالليلية ، دور حوكمة البنوك في مكافحة تبييض الاموال دراسة حالة الجزائر، جامعة احمد دراية - ادرار الجزائر ، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٢١

٢. زينب مكي البناء استراتيجيات الحوكمة للوقاية من ظاهرة غسل الأموال دراسة تحليلية لعينة من المصارف الحكومية والخاصة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء رسالة غير منشورة
<https://business.uokerbala.edu.iq/wp/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8>

٣. زينب حميد كاطع. "أجراءات مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية مع وضع اطار مقترح لتدقيق اجراءات مكافحة غسل الأموال" رسالة الماجستير في قسم الدراسات المالية تخصص في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد ٢٠٢٢
٤. عزيزي, احمد عكاش حاج بلقاسم, محمد لبعيري , عمردور حوكمة البنوك في مكافحة تبييض الأموال دراسة حالة الجزائر جامعة أحمد دراية – أدرار 27-Jun-2021

٥. ناجي محمد فوزي خشبه ، أميره حسين محمد صالح، الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي كلية التجارة – جامعة المنصورة 10.21608/ALAT.2022.267321 قانون غسل الاموال العراقي رقم (٩٣) لسنة

٦. قانون مكافحة غسل الاموال وتعديلاتها قانون رقم ٣٩، ٢٠١٥
الدراسات الأجنبية

١. Basel committee on banking supervision, 2012, core principles for effective banking supervision, the final version of this document was published in September 2012 <http://www.bis.org/publ/bcbs230>
٢. Altameemi, A. F. (2020). The Relationship Between Financial Flexibility and Market Value Added: The Mediation Effect Role of the Corporate Size (A Practical Study on a Sample of Jordanian Industry Sector Firms). International Journal of Economics and Finance ٢٠٠٦, 13(1), 52.
٣. IIF. Corporate Governance in Poland. Institute of International Finance. February 2003. P ٤٥
٤. Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May ٧

ملحق (١) قائمة المحكمين

| الاسم | الشهادة واللقب | مكان العمل | التخصص |
|----------------------------|---------------------|----------------------------------|---------------------|
| احمد محمد فهمي البرزنجي | استاذ / دكتور | كلية الرافدين الجامعة الاهلية | ادارة مالية ومصرفية |
| سالم محمد عبود | استاذ مساعد / دكتور | جامعة بغداد / متقاعد | تحليل نظم معلومات |
| | | | |

Resources

1. Ahmed Safar. "Crimes of Money Laundering and Modern Terrorism Financing," 1st edition, Modern Book House, Tripoli, Lebanon, 2006.
2. Ahmed Fahmi Saeed Al-Barzanji. "Corporate Governance Applications in Financial Institutions," Dar Al-Amin for Publishing and Distribution, Iraq, 2023.
3. Amina Abdel-Ilah Al-Amiri. "Financial Safety and Risk Management in Banks within the Framework of Corporate Governance," Dar Al-Mutaz for Publishing and Distribution, Baghdad, Iraq, 2022.
4. Khalid Ramadan. "Banks and Money Laundering Operations," 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2007.
5. Ammar Assem Jassim. "Money Laundering Crimes in Iraqi Law," 1st edition, World of Knowledge for Books, Baghdad, 2011.
6. Sanaa Abdul-Rahman Saeed Al-Kanani. "Foundations of Corporate Governance," Maktabat Al-Dad for Publishing and Distribution, Iraq, 2022.
7. Ahmed Ali. "Banking Control on Money Laundering Operations," Maktabat Dijlah for Publishing and Distribution, Iraq, 2024.
8. Hashim Mustafa Abdelwahid. "Money Laundering," Tayea Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 2018.

9. Abdel-Fattah Bayoumi Hegazy. "Crimes of Money Laundering through the Internet," 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2009.
10. Asin Khudair. "Institutional Governance and Functional Empowerment," 1st edition, Dar Al-Dour for Science Publishing and Distribution, Iraq, 2022.
11. Title: The Art of Managing Resources, Authors: A. Shrinath, John Novisinger, Dirk J. Mohr, 2010, Translator: Mohamed Abdel Fattah El-Ashmawi, Ghannam, Publishing House: Al-Mareekh Publishing House, Kingdom of Saudi Arabia.
12. International Project Establishment Methods in Private Sector Economies, Guide for Establishing International Projects in Emerging, Transitional, and Developing Economies, March 2002. Electronic sources.
13. Mustafa Youssef, and others, "Institutional Governance", Al-Fa Publications, 2018, Document No. 54.
14. Mahmoud Ragab Fathallah, "The Phenomenon of Money Laundering Across Borders and Its Impact on the Efficiency of Banks", Al-Jamia Al-Jadida Publishing House, Alexandria, 2018, pp. 1-48.
15. Yaqoub Abdallah, "Internal Audit and Its Role in Institutional Control: An Applied Study on Private Banks", PhD Dissertation, Al-Mustansiriya University, Iraq.

Theses and Research

1. Ahmed El Lila: "The Role of Banks in Combating Money Laundering: A Case Study of Algeria," University of Algiers, Faculty of Economic and Commercial Sciences / Department of Management Sciences, Algeria, 2021
2. Zakaria Mekki El-Banna: "Strategies for Preventing Money Laundering Phenomenon: An Analytical Study of a Sample of Governmental and Private Banks," University of Kerbala, Faculty of Administration and Economics. Unpublished Thesis
3. Zainab Hamid Junaid: "Procedures for Combating Money Laundering in Commercial Banks with a Proposed Framework for Auditing Anti-Money Laundering Procedures," master's Thesis in the Department of Financial and Accounting Studies, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 2022
4. Azzi Belkacem, Mohamed Airi, Omar Al Zayni: "The Role of Banks in Combating Money Laundering: A Case Study of Algeria," Ahmed Dar University, Faculty of Management, 27-Jun-2021
5. Naji Mohammed Fawzi Khashan, Amira Hussein Mohammed Saleh: "The Role of Bank Governance in Improving Banking Performance: A Field Study on the Iraqi Banking System," Faculty of Commerce, University of Mansoura, 2022
6. Law No. 39: "Anti-Money Laundering Law and Its Amendments, Law No. 93 of 2004," Iraq, 2015.